العرب
السبت 2020/04/18
السنة 42 العدد 11681

اتحاد العمال يتسلح بضغوط الحكومة لمواجهة أرباب العمل

أصحاب المؤسسات التونسية يلوحون بعدم صرف رواتب الموظفين

احتدم الخلاف مجددا بين اتحاد العمال واتحاد أرباب العمل في تونس بشأن التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي يجب اتباعها لمواجهة تداعيات وباء كورونا، ما يمثل ضغطا على الأجندة الحكومية التي تسعى إلى الحفاظ على مواطن الشغل دون إلحاق أضرار بالمؤسسات الاقتصادية. ويرى أرباب العمل أن الإبقاء على الحجر الصحي يكبدهم خسائر يستحيل معها تأمين رواتب الموظفين، فيما يتمسك اتحاد العمال بتأمين رواتب منظوريه.

تونس – يتسلح اتحاد العمال بضغوط الحكومة التونسية خاصة عدم تسريح الأجراء بسبب أزمة كورونا في مواجهة تلويح اتحاد أرباب العمل بعدم دفع رواتب الموظفين ما لم يتم رفع الحجر الصحي العام عن البلاد.

ويقول أرباب العمل إنه ليس بمقدورهم توفير رواتب الموظفين في ظل توقف نشاطهم، على الرغم من الإجراءات الحكومية لدعمهم، ما ينذر باحتقان ستكون تداعياته الاجتماعية وخيمة في صورة المضي في مثل هذا الأجراء الأحادي.

والثلاثاء، وقع كل من وزير الشؤون الاجتماعية محمد الحبيب الكشو ورئيس اتحاد العمال نورالدين الطبوبي ورئيس اتحاد أرباب العمل سمير ماجول اتفاقا يتعلق بتسديد رواتب العاملين في القطاع الخاص لشهر أبريل، على أن تقوم الحكومة بتقديم مساعدة استثنائية ظرفية بقيمة 200 دينار (65 دولارا) وتتحمل المؤسسة الاقتصادية المبلغ المتبقي من الراتب.

طارق الكحلاوي

من مصلحة المؤسسات استئناف العمل مع توفير ضمانات

لكن في المقابل عبرت كنفدرالية المؤسسات التونسية "كونكت" عن رفضها القطعي لهذا الاتفاق، ما فتح جولة جديدة من الخلافات وتبادل الاتهامات بين ممثلي العمال وأرباب العمل.

وردّ الطبوبي بالقول "على الأطراف التي تسعى إلى التعدي على حقوق الموظفين، أن تبادر بإرجاع ديون الدولة وديون الشركة التونسية للبنك المتخلدة بذمتها".

وحذّر منظمة أرباب العمل من الالتفاف على اتفاق تسديد رواتب شهر أبريل بعد أن صرح عضو المنظمة جمال الكسيبي، الخميس، بأن الشركات ليست لديها سيولة كافية لصرف رواتب موظفيها. وقال "الاتفاق الذي تم إمضاؤه واضح والموظفون سيتحصلون على مرتباتهم".

ودخلت تونس في حجر صحي عام يوم 23 مارس الماضي لمدة أسبوعين تم تمديدها لفترة أخرى تنتهي يوم 19 أبريل الجاري، فيما ترجح وزارة الصحة المزيد من التمديد إلى غاية 3 مايو القادم، ما أثار حفيظة منظمة أرباب العمل ودفعهم إلى تكثيف ضغوطهم على الحكومة.

وطالبت المنظمة بضرورة العودة التدريجية إلى العمل، تفاديا للمزيد من الخسائر التي تكبدتها.

واعتبرت المنظمة أن "مساندة الموظفين القطاع الخاص في هذه الظروف الصعبة تمر حتما عبر المساندة المباشرة لكل المؤسسات ولكل القطاعات لأن ديمومتها الاقتصادية وتواصل نشاطها هما الضامن الوحيد لتحقيق العيش الكريم في هذه الظروف الصعبة خاصة مع قرب حلول شهر رمضان المعظم".

وتأتي الدعوة قبل أيام على انتهاء الفترة الثانية للحجر الصحي والتي توافق 19 من الشهر الجاري، لكن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قرر تمديد الحجر العام إلى غاية 3 ماي القادم. وينتظر أن ينظر مجلس الأمن القومي الذي يشرف عليه رئيس الجمهورية قيس سعيد في المقترح الحكومي لتمديد فترة الحجر من عدمه.

ويرى مراقبون أن منظمة أرباب العمل تسعى من خلال دعوتها إلى رفع الحجر في هذا التوقيت إلى التأثير على قرار مجلس الأمن القومي وتغيير بوصلته في اتجاه الرفع التدريجي للحجر.

وقال المحلل السياسي طارق الكحلاوي في تصريح لـ"العرب" إن "اتحاد أرباب العمل يدافع عن مصالح منظوريه"، مضيفا "قرار استئناف العمل بصفة تدريجية يبنى على جملة من المعطيات الواقعية حتى يكون قرارا متكاملا في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية".

وتابع "من مصلحة أرباب العمل استئناف العمل مع توفير الضمانات الكاملة التي تحول دون انتشار الفايروس".

وعلى الرغم من استبعاد الأطباء رفع الحجر الصحي العام في البلاد بناء على معطيات علمية، إلا أن خطة حكومية لتوفير الكمامات الواقية من العدوى بكميات تلبي حاجات التونسيين تؤشر على استعدادات لرفعه ولو تدريجيا.

ويرى متابعون أن الاستعدادات الحكومية تأتي استجابة للضغوط التي مارسها أرباب العمل، وما توفير الكمامات إلا خطوة أخيرة أمام رفع الحجر تدريجيا.

وتستعد تونس بداية من الأسبوع القادم إلى بيع الكمامات الواقية متعددة الاستعمالات، وذلك بعد أيام من إعلان وزير الصحة عبداللطيف المكي أن ارتداء الأقنعة الواقية سيكون ضروريا بالنسبة لجميع التونسيين بغض النظر إن كانوا مصابين بفايروس كورونا أو لا.

وكان المكي قد أكد في وقت سابق أن "ارتداء الكمامة الطبية سيصبح إجباريا بعد انقضاء فترة الحجر الصحي".

وفي وقت سابق دخلت الحكومة في مواجهة مع أرباب العمل بعد أن اتهمتهم بالتقصير في تعبئة الموارد المالية لمواجهة وباء كورونا، وصلت إلى حد التهديد بتوظيف ضريبة استثنائية على الثروة.

وقال رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ "بعض الشركات الكبرى لديها أموال ولم تدفع مبالغ كافية لمواكبة جهود الدولة"، مهددا "إذا لم نصل إلى ما نحتاج قد نضطر إلى اتخاذ قرارات من جانب واحد ولكن نأمل ألا نصل إلى ذلك".

ويرى مراقبون في تصريحات الفخفاخ "تهديدا ضمنيا" ينذر بتصاعد التوتّر بين السلطة ومنظمة أرباب العمل التي تشترط تمتيعها بإعفاء من دفع الضرائب مقابل المساهمة في تعبئة الموارد المالية لمواجهة تداعيات الوباء وهو ما ترفضه السلطة.

ويقول سمير ماجول رئيس منظمة أرباب العمل إن الشركات التونسية تمر بأزمة اقتصادية خانقة وليس باستطاعتها معاضدة المجهودات الحكومية والتبرع بأموال كبيرة تطلبها السلطات، فيما تنشد السلطة في تونس تعبئة 70 مليون دينار (23 مليون دولار) لتغطية مصاريف وزارة الصحة للتوقي من انتشار الوباء.

وحمّل ماجول الخلاف الاقتصادي مع الحكومة التونسية أبعادا سياسية، حيث صرح بالقول "المؤسسات أفلست في تونس ولن نعطي الأموال للجماعة"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية التي اتهمها ماجول بشكل مباشر بضرب النسيج الاقتصادي والمساهمة في إفلاس الشركات عبر سياساتها الاقتصادية.

صراع المنظورين

الجزائر تغازل الحراك بإطلاق سراح بعض قادته

صابر البليدي

الجزائر- يعكس إطلاق سراح عدد من معتقلي الحراك الشعبي في الجزائر إمكانية قيام السلطة بإجراءات تهدئة من أجل احتواء الاحتجاجات السياسية المعلقة، استجابة للأصوات الداعية إلى استغلال جائحة كورونا لملمة تداعيات الأزمة التي عاشتها البلاد طيلة عام كامل.

ونطقت محكمة برج بوعريريج في شرق البلاد، ببراءة الناشط السياسي المعارض إبراهيم لعلامي، وأربعة عشر شابا كانوا موقوفين بتهم التحريض على التجمهر غير المسلح، وتهديد سلامة الوحدة الوطنية، ليعود بذلك الحديث عن إمكانية مباشرة السلطة لإجراءات تهدئة تجاه الفاعلين في الحراك الشعبي.

وتزامن حكم التبرئة مع تغييرات تجري في هرم المؤسسة العسكرية، حيث تمت تنحية وسجن الجنرال واسيني بوعزة، الذي كان يوصف بـ"عدو الحراك"، كما تم تعيين الجنرال المتقاعد محمد بوالزيت (يوسف)، على رأس دائرة الأمن الخارجي خلفا للواء كمال الدين رملي.

ويرى متابعون أن هذه المتغيرات تسمح بمد جسور الثقة بين السلطة والشارع، بعد تنحية الصقور التي كانت تقف وراء الممارسات القمعية والمقاربة الأمنية في معالجة الاحتجاجات السياسية التي لم تتأجل إلا تحت جائحة كورونا في منتصف شهر مارس الماضي.

وتحصي منظمات حقوقية وجمعيات مهتمة بأوضاع معتقلي الرأي، نحو 170 موقوفا في السجون، بسبب مواقفهم من الأوضاع السياسية السائدة، ونشاطهم في الحراك الشعبي طيلة الأشهر الماضية.

ووجهت انتقادات لاذعة للسلطة على خلفية ما وصف بـ"الاستثناء المتعمد" لسجناء الرأي من قرار العفو الشامل الذي أصدره الرئيس عبدالمجيد تبون، خلال الأسابيع الأخيرة، في إطار التخفيف من الضغط داخل المؤسسات السجنية بسبب وباء كورونا.

ورغم أن القرار شمل أكثر من خمسة آلاف سجين تم العفو عنهم، إلا أن اللائحة خلت من نشطاء الحراك، بسبب وقوعهم تحت طائلة الاستئناف أو الطعن، بينما صدر القرار ليمس الفئة المحكوم عليها نهائيا، كما استمرت موجة التوقيفات خلال الأيام الأخيرة مما عزز قول بعض الحقوقيين إن "السلطة تستغل فرصة وباء كورونا للانتقام من الحراك الشعبي".

ويعد الناشط إبراهيم لعلامي واحدا من الأسماء التي رفعت صوت المعارضة مبكرا في مدينة برج بوعريريج، حيث كان من المناهضين الأوائل لمشروع الولاية الرئاسية الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، قبل أن تتطور التراكمات إلى انتفاضة شعبية عارمة في البلاد، لا تزال تتوعد بالعودة إلى الشارع للتأكيد على مطالبها الأساسية بمجرد انتهاء الجائحة.

ومنذ انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للجزائر في انتخابات مثيرة للجدل بسبب المقاطعة الواسعة لها والاعتراض عليها من طرف الحراك الشعبي، طبقت السلطة تدابير مشددة تجاه الاحتجاجات الشعبية، حيث رفعت من وتيرة القمع والاعتقالات خاصة بالنسبة إلى تلك التي تقرر القيام بها كل يوم سبت.

ويسود الانطباع على أن السلطات تتجه لمسح تداعيات المقاربة الأمنية المطبقة على الحراك الشعبي، في ثياب الضباط العسكريين الذين أطيح بهم أو ينتظرون مصيرا مماثلا، على اعتبار أنهم الصقور التي كانت تحول دون استعادة جسور الثقة بين السلطة والشارع.

وكانت قوى سياسية وشخصيات مستقلة، على غرار مجموعة العشرين قد دعت في وقت سابق إلى ضرورة تجسيد إجراءات تهدئة قبل مباشرة أي حوار سياسي جاد في البلاد، وعلى رأس تلك الإجراءات فتح مجال الحريات الإعلامية والسياسية وإطلاق سراح موقوفي الرأي.

وينتظر الشارع الجزائري استجلاء رسالة السلطة من وراء تبرئة الناشط إبراهيم لعلامي و14 شابا موقوفا، بالموازاة مع تصاعد وتيرة المعالجة الأمنية للأوضاع الداخلية، حيث يجري الضرب بقوة على الناشطين والمدونين على شبكات التواصل الاجتماعي، إذ تم توقيف عدد منهم بسبب تدوينات أو نشر وثائق على صفحاتهم الخاصة.

رسائل تهدئة لامتصاص حماسة الشارع

مخاوف من عودة مافيات تجارة البشر إلى صبراتة

طرابلس – يتخوف أهالي صبراتة كما الدول الأوروبية من عودة تجارة البشر في سواحل المدينة، بعد أن عاد زعماء المافيات إلى الواجهة عقب انسحاب الجيش الليبي منها وتقدم ميليشيات حكومة الوفاق الأسبوع الجاري.

وعادت ما كانت تسمى بـ"كتائب ثوار صبراتة والشهيد أنس الدباشي و48 مشاة" بكامل أفرادها إلى المدينة مجددا لأول مرة منذ شهر أكتوبر 2017 بعد طردها من المدينة في حرب خاضتها ضدها "غرفة عمليات مكافحة داعش" بمباركة من رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج.

وشنت الغرفة التي يقودها اللواء عمر عبدالجليل حينها حربا شاملة على هاتين الكتيبتين المتورطتين في جرائم تهريب البشر والوقود والتواطؤ مع تنظيم داعش. وكان على رأس المتهمين والمطلوبين دوليا أحمد الدباشي الملقب "العمُو".

ووفق ما أكده تقرير للأمم المتحدة، تعدّ ميليشيا "الشهيد أنس الدباشي" التي يقودها أحمد الدباشي، أحد أهم التنظيمات المسلحة التي تسيطر على مجال تجارة البشر في صبراتة.

وتمتلك هذه الميليشيا علاقات واسعة في المنطقة، وبسبب طموحها العسكري، دخلت في مواجهات مسلحة مع ميليشيا أخرى حول النفوذ في صبراتة.

وفي 13 أبريل الجاري عاد "العمُو" إلى صبراتة مجددا في عملية باركها السراج نفسه ضد نفس الغرفة التي يقودها اللواء عبدالجليل، بل إن إثنين من أبناء اللواء وهما أحمد (17 سنة) وأشرف (22 سنة) تمت تصفيتهما ثأرا داخل منزل الأسرة.

ويعتبر "العمُو" من أبرز المطلوبين دوليا بتهمة تهريب البشر والاتجار بهم، كما يعتبر مسؤولا عن مقتل الآلاف من المهاجرين غرقا في عرض البحر طيلة الفترة ما بين 2012 و2017.

كما يتهم من طرف المنظمات الدولية بارتكاب انتهاكات بحق مهاجرين في مركز إيواء كان يسيطر عليه في صبراتة تحت شعار مكافحة الهجرة.

> **ميليشيا «الشهيد أنس الدباشي» أحد أهم التنظيمات المسلحة التي تسيطر على مجال تجارة البشر في صبراتة**

وبينما كان يتحصل على مساعدات من الحكومة ومن إيطاليا كان يعيد بيع وتهريب المهاجرين لمهربين آخرين مقابل المال. وذكرت صحيفة الغارديان البريطانية أن إيطاليا قدمت مبالغ كبيرة لأحمد الدباشي حتى يوقف عمليات تهريب البشر، وبالتالي تخفيف العبء على قواتها البحرية.

وتثير عودة تجار البشر المطلوبين دوليا إلى مدينة صبراتة مخاوف الدول الأوروبية التي رحبت بتراجع حركة الهجرة، إلا أنها اليوم مهددة أكثر من أي وقت مضى مع عودة المافيات إلى الواجهة من جديد.